وليس له رزق ولا يحمل اليه كما عهد وان كان له رزق وحمل اليه عاد
اليه فصل له واجب وقال ابن العباس لا يحد بل يشهد على ما
له فعل فاذا احد كسر الحلف واذا كان الحكم على غائب على وجه
ثابت ما مضى او كان للشاهد والمدعي ان يحلف ان يكتب على
وجه ان يقدح فيه اصحاب الرأي كتب واحضر معه من حاز سماع
عليه وحكم بالبينة العادلة التي وجب اسماعها او الحاكم
ومذا هو الصحيح ان الحكام يعتمدون ويقبلون وقيل انه
يجوز اذا علم ان الحكم من الطعن واذا زال ترقب وهو ملكي كما قطع
فصل في الاستحقاق اذا قضى القاضي بشهادة فسقا
قبل الحكم او بعده او الحكم بمطلوبه او كافر او وقيضه او احد
الشاهدين ابا او ابنا او كانت على قبل بعد وجوع حسابا فان للمدعى
بعض حكمه وسطر فان كانت نفسا فلولي بعد الشهادة بحسب الضمان
على الامام ويحسب في احد الولي على عاقلته وهذا ان رجع على
الشهود فيه وان وقال ابن سعيد اذا قضى الولي بنفسه فعليه

Copyright © King Saud University

وان قضى الامام بالدية فعليه وحمل احدهما على الامام
والباقي على الولي وان كان مالا استرد من المقضي له وان
كان عبدا فصمه بالدية فان لم يكن له مال صمت للامام
وفي محله قول ان احدهما في بيت المال وجلس ان احكم حالف
النضر فانه متفوض وفي النكاح بعلا ولي وفي كاح الشغار
خلاف وكل حكم حالف القياس الظاهر بعض مثل قول ابن
ان سماك الولي ان تقبل فيعفو على رضي الله عنه حلف ان
سماك الولي العمد مقتولة وهو اقرب من الولي وهذا اصل القياس
للظاهر وكل حكم حالف قياس الشبه وهو الفرع الذي كالاصل
اصلان فان القاضي لا ينقض حكم نفسه وان حالف احدهما
تركه اصل اخر في مسألة الاستحقاق السراد اذا اولت
الباقي لم تطابق بما الرجوع وسكدا اذا اتلف معنى الغرض
قال القاضي لو شهد معه كافر او فاسق او صبي وما حلا عن مثل
ان رجع نحو ان المشهود عليه عبد من المشهود له ان رجع